

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

الجمعية العلمية

نادي الدراسات الإقتصادية

هاتف/فاكس: 021 47 75 15

رقم الحساب البنكي: N° 16-287/60-200 badr bank

الموقع: www.clubnada.jeeran.com

البريد الإلكتروني: cee.nada@caramail.com

المقر: ملحقة الخروبة الطابق الأول

علم - عمل - إخلاص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم التجارية
السنة الثالثة - مالية-

بحث حول نظريات إحصاء التوازن لميزان

المدفوعات

مقياس: التجارة الدولية

الفوج رقم: 03

من إعداد الطلبة:

صيد أمين

السنة الدراسية: 2003/2002

خطة البحث

مقدمة:

المبحث الأول: آلية الموازنة في ميزان المدفوعات في إطار الأسعار

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية- قاعدة الذهب -

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضيات النظرية

الفرع الثالث: نقد النظرية

المطلب الثاني: نظرية سعر الصرف

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضية النظرية

المبحث الثاني: آلية الموائمة في ميزان المدفوعات في إطار الدخل

المطلب الأول: فرضيات النظرية الكنزوية للدخل

المطلب الثاني: أساس النظرية الكنزوية (مضاعف التجارة الخارجية)

المطلب الثالث: تقييم النظرية الكنزوية

الخاتمة:

تناولنا في البحث السابق تعريف ميزان المدفوعات والبنود التي يشملها وطريقة القيد فيه ومعنى التوازن أو الاختلال. لكن تبقى هناك مجموعة من الأسئلة الهامة دون إجابة. فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة اختلال التوازن فما هي الأسباب التي يمكن أن يعزى إليها هذا الاختلال؟ وهل هذه الأسباب كامنة في هيكل الاقتصاد القومي في الداخل أم أنها ترجع إلى عوامل تتفاعل خارج الاقتصاد القومي وماهي الية التكيف أو المواءمة التي يتمكن الاقتصاد القومي عن طريقها من استعادة التوازن وماهي أنواع السياسات التي يمكن إتباعها في المحاولات المختلفة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. إن الإجابة على هذه الأسئلة هي مجال اهتمام نظرية توازن ميزان المدفوعات وهو ما نتناوله في هذا البحث.

□□

□□

□ □ □ □□[́]

□□□□

□

D Q

Q

Q

Q

Q Q

Q

□□

□ □ □

□

□

D

□

□ \ • ¼

ǫ

ǫ

ǫ

ǫ

D

□

\$

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

↕

↕

□

□

□

↕

Q

!

□

□

Q

↕

□

□

□

□

□

U

*

□

□

Q

Q

□

Q

□

□

□

↕

Q Q □ Æ □ □
□ □ □

□ □ α □

□ 0 □ Ä □

□ □ Ö □ ŵ

!Әҗҗ

□

Q Q Q

Q □ □

□) □

↕ ↕

□ ↕ ↕ J □

Q

□ □ □

ā □ □ □ □

∞ □ □ □ □ □ □ □ □ □

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم التجارية

السنة الثالثة - مالية-

بحث حول نظريات إعادة التوازن لميزان المدفوعات

السنة الدراسية: 2003/2002

□□ خطة البحث

مقدمة:

المبحث الأول: آلية الموازنة في ميزان المدفوعات في إطار الأسع □ ر

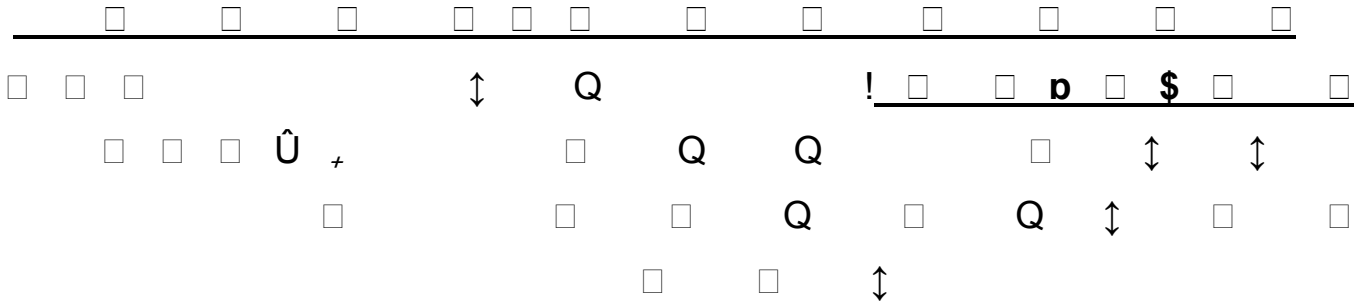
المطلب الأول: الن □ رية الكلاسي □ ية - قاعدة ال □ هب -

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضيات النظرية

الفرع الثالث: نقد النظرية

□□ □ □ الم



Q Q □ Æ □ □
□ □ □

□ □ α □

□ 0 □ Ä □

□ □ Ö □ ŵ

!Әка

□

Q Q Q

Q □ □

□) □

↕ ↕

□ ↕ ↕ J □

Q

□ □ □

ā □ □ □ □

∞ □ □ □ □ □ □ □ □ □

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم التجارية

السنة الثالثة - مالية-

بحث حول نظريات إعادة التوازن لميزان المدفوعات

السنة الدراسية: 2003/2002

□□ خطة البحث

مقدمة:

المبحث الأول: آلية الموازنة في ميزان المدفوعات في إطار الأسع □ ر

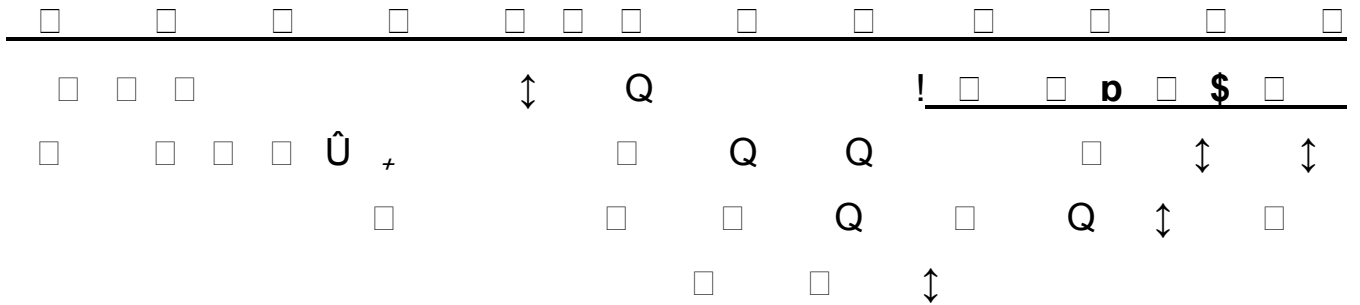
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية - قاعدة ال □ هب -

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضيات النظرية

الفرع الثالث: نقد النظرية

□□ □ الم



Q Q □ Æ □ □
□ □ □

□ □ α □

□ 0 □ Ä □

□ □ Ö □ ŵ

!Әка

□

Q Q Q

Q □ □

□) □

↕ ↕

□ ↕ ↕ J □

Q

□ □ □

ā □ □ □ □

∞ □ □ □ □ □ □ □ □ □

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم التجارية

السنة الثالثة - مالية-

بحث حول نظريات إعادة التوازن لميزان المدفوعات

السنة الدراسية: 2003/2002

□□ خطة البحث

مقدمة:

المبحث الأول: آلية الموازنة في ميزان المدفوعات في إطار الأوسع □ ر

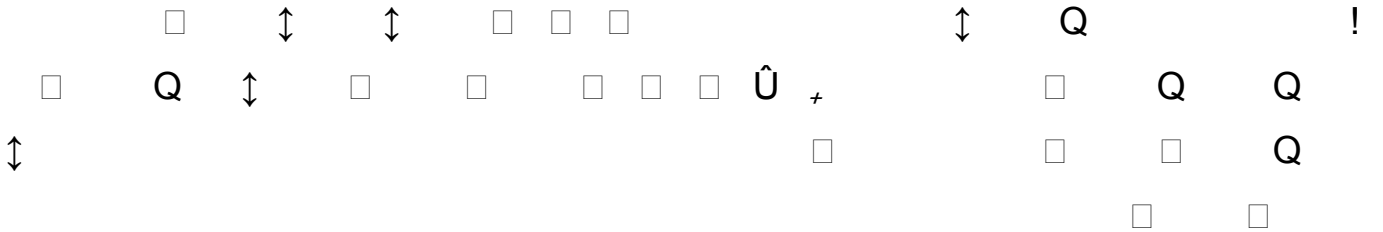
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية - قاعدة ال □ هب -

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضيات النظرية

الفرع الثالث: نقد النظرية

□□ □ □ الم



Q Q □ Æ □ □
□ □ □

□ □ α □

□ 0 □ Ä □

□ □ Ö □ ŵ

!Әҗҗ

□

Q Q Q

Q □ □

□) □

↕ ↕

□ ↕ ↕ J □

Q

□ □ □

ā □ □ □ □

€ □ □ □ □ □ □ □ □ □

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم التجارية

السنة الثالثة - مالية-

بحث حول نظريات إعادة التوازن لميزان المدفوعات

السنة الدراسية: 2003/2002

□□ خطة البحث

مقدمة:

المبحث الأول: آلية الموازنة في ميزان المدفوعات في إطار الأسع □ ر

المطلب الأول: الن □ رية الكلاسي □ ية- قاعدة ال □ هب -

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضيات النظرية

الفرع الثالث: نقد النظرية

□ □ □ الم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم التجارية

السنة الثالثة - مالية-

بحث حول نظريات إعادة التوازن لميزان المدفوعات

مقياس: التجارة الدولية

الفوج رقم: 03

من إعداد الطلبة:

صيد أمين

السنة الدراسية: 2003/2002

□□ خطة البحث

مقدمة:

المبحث الأول: آلية الموازنة في ميزان المدفوعات في إطار الأسع □ ر

المطلب الأول: الن □ رية الكلاسي □ ية- قاعدة ال □ هب -

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضيات النظرية

الفرع الثالث: نقد النظرية

□ □ □ الم

السنة الدراسية: 2003/2002

□□ خطة البحث

مقدمة:

المبحث الأول: آلية الموازنة في ميزان المدفوعات في إطار الأوسع □ ر

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية - قاعدة ال □ هب -

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضيات النظرية

الفرع الثالث: نقد النظرية

□□ □ الم

□□ □ ات في إطار الأوسع □ ر

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية - قاعدة ال □ هب -

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضيات النظرية

الفرع الثالث: نقد النظرية

□□ □ الم

□ ر

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية - قاعدة ال □ هب -

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضيات النظرية

الفرع الثالث: نقد النظرية

□□ □ الم

□□ □ رية الكلاسيكية - قاعدة ال □ هب -

الفرع الأول: أساس النظرية

الفرع الثاني: فرضيات النظرية

الفرع الثالث: نقد النظرية

□□ □ الم

□□ □ رية - قاعدة ال □ هب -

الفرع الأول: أساس النظرية

للتوضيح، نفترض أن الميل الحدي للاستهلاك $c = 0.8$ وأن الميل الحدي للاستيراد $m = 0.2$ مؤدى ذلك ان قيمة المضاعف تكون $1/0.4 = 2.5$ فإذا وحدثت تطورات معينة نتج عنها فائض في ميزان المدفوعات مقداره 40 مليون دينار فان هذا وحسب مضاعف التجارة الخارجية فسيزداد الدخل بمقدار 100 مليون دينار.

وبالتالي نلاحظ من خلال المضاعف ان قيمته تزداد كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك وكلما نقص الميل الحدي للاستيراد. وليس هذا مستغرب فالأول يعبر عن الإضافة إلى تيار الاتفاق من كل زيادة في الدخل والثاني يعبر عن تسرب من تيار الإنفاق من كل زيادة في الدخل.

ليس من الصعب تتبع ما يحدث للإنفاق والدخل نتيجة لعجز لميزان المدفوعات وبدءاً من حالة التوازن. فعجز ميزان المدفوعات يعني زيادة في الإنفاق القومي على السلع والخدمات الأجنبية عن الإنفاق الخارجي على السلع والخدمات المحلية بحيث تكون النتيجة الصافية هي نقص الإنفاق الصافي على السلع والخدمات المحلية. هذا النقص في الإنفاق يعني نقصاً في دخول بعض الفئات (منتجي السلع والخدمات الوطنية التي قل الإنفاق عليها) ويؤدي في حلقة وهكذا... إلى نقص الاستهلاك. لكن نقص الاستهلاك يعني نقص لدخول تالية يترتب على عجز ميزان المدفوعات إذن نقص مضاعف في مستوى الدخل القومي.

خلاصة ما تقدم إذن إن ما يصيب ميزان المدفوعات من فائض او عجز ينعكس على مستوى الدخل القومي في نفس الاتجاه وبصورة مضاعفة.

ويمكن أن نبين ما يحدث في بلد العجز والفائض من خلال الجدول التالي:

بلد الفائض	بلد العجز
-فائض في الميزان التجاري	-حدوث عجز في الميزان التجاري
-زيادة أولية في الدخل	-انخفاض أولي في الدخل
-زيادة متتالية في الدخل القومي	-انخفاض بشكل كبير للدخل
-زيادة حجم الواردات	-نقص الاستيراد
-اتجاه ميزان المدفوعات الى التوازن	- رجوع التوازن إلى ميزان المدفوعات

المطلب الثالث تقييم نظرية كينز للدخل حول مضاعف التجارة الخارجية:

من أهم المآخذ على نظرية كينز انه اعتبر آلية الدخل آلية ذاتية لتكييف ميزان المدفوعات بتجاهله لتأثيرات ظاهرة اختلال الاقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة وما تمارسه التغييرات فيها من تغييرات مناظرة على مستويات الدخل:

- تغييرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية
- تغييرات مستوى الأسعار للفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية لها

-مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد.

كما تجعل هذه النظرية العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل دورا أساسيا في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى حيث من بين أهم الانتقادات لها كذلك:

-لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني إذ يمكن ان يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل.

-إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

- تعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز بوجودها.

تناولنا في البحث السابق تعريف ميزان المدفوعات والبنود التي يشملها وطريقة القيد فيه ومعنى

التوازن أو الاختلال. لكن تبقى هناك مجموعة من الأسئلة الهامة دون إجابة. فإذا كان ميزان

المدفوعات في حالة اختلال التوازن فما هي الأسباب التي يمكن أن يعزى إليها هذا الاختلال؟ وهل هذه

الأسباب كامنة في هيكل الاقتصاد القومي في الداخل أم أنها ترجع إلى عوامل تتفاعل خارج الاقتصاد

القومي وما هي الية التكيف أو المواءمة التي يتمكن الاقتصاد القومي عن طريقها من استعادة التوازن

وما هي أنواع السياسات التي يمكن إتباعها في المحاولات المختلفة لتحقيق التوازن في ميزان

المدفوعات. إن الإجابة على هذه الأسئلة هي مجال اهتمام نظرية توازن ميزان المدفوعات وهو ما

نتناوله في هذا البحث.

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك مجموعة من الآليات التي تسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات إما عن طريق الأسعار أو الدخل، فالتوازن في ميزان المدفوعات لا يعني توازن الجانب الدائن والمدين فحسب، بل بشرط ألا تتحقق هذه الحالة عن طريق سريان أوضاع اقتصادية غير ملائمة (مثل انخفاض مستوى الإنتاج والتشغيل وتدهور معدل التبادل الدولي أو تدني معدل نمو الدخل القومي)، أو اللجوء إلى تقييد المعاملات الخارجية، ذلك انه إذا تحقق التعادل بين الجانب الدائن والمدين في ميزان المدفوعات عن طريق تصاعد معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل والإنتاج، فان من شأن ذلك ان يخفض مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع. ولذلك لا يمكن ان نسمي هذا التعادل الذي يتم عن هذا الطريق توازنا وعادة ما يطلق علي هذه الحالات الاختلال المستتر، لان الظاهر للعيان ان هناك توازنا في ميزان المدفوعات، في حين ان إمعان النظر يكشف النقاب عن حالة اختلال، لذلك فالآليات السابقة (الأسعار والدخل) بما لها من ايجابيات وسلبيات تحاول السير بميزان المدفوعات باتجاه التوازن غير آخذة بعين الاعتبار احيانا ببعض العوامل الداخلية والخارجية.

1- الاقتصاد الدولي: الأستاذ حشيشي - دار النهضة العربية - القاهرة - 1986.

2- التجارة الخارجية و الدخل القومي: د. فؤاد هاشم عوض - دار النهضة العربية -

القاهرة- 1976.

3- التجارة الدولية وميزان المدفوعات: الأستاذ غيبة حيدر - القاهرة- 1966

4- نظرية التجارة الدولية: الببلاوي حازم - القاهرة - 1968

5- الاقتصاد الكلي: الأستاذ عمار صخري - ديوان المطبوعات الجامعية - 1986